بالخارج ، وهبات المؤسسات الخيرية.

٣- حساب رأس المال

ويشمل تبادل العمليات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين أي بين الدول، ويترتب عليها تغير الأرصدة الأجنبية ، والالتزامات الخارجية قد تكون طويلة الأجل، أو قصيرة الأجل، وقد تكون عمليات خاصة أو حكومية ، وقد تكون عمليات تلقائية أو مستقلة أو موازنة . ففي حالة زيادة المتحصلات على المدفوعات الرأسمالية يكون الحساب دائن . أما في حالة زيادة المدفوعات على المتحصلات يكون الرصيد مدين في ذلك الحساب.

وختاما يكون هنالك فائض في ميزان المدفوعات اذا كانت مقبوضات الدولة اكثر من مدفوعاتها ويكون هنالك عجز اذا كانت مدفوعات الدولة اكثر من مقبوضاتها أما اذا تساوى الجانبان فيقال بان الميزان متوازن، وتهتم الدول بتحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها .

سادسا:مفهوم التنمية

يُقصد بالتنمية الإقتصادية أنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. وعندما يكون معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان ، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

ويقصد بعبارة (عملية) في التعريف السابق أنها التفاعل بين مجموعة قوى خلال فترة زمنية طويلة ينتج عنها تغيرات جوهرية في متغيرات معينة في الاقتصاد القومي . وتختلف تفاصيل هذه العملية باختلاف الزمان والمكان . الا اننا نلاحظ وجود سمات مشتركة في هذه العملية تؤدي الى نمو الناتج الكلي للاقتصاد.

ويمكن تقسيم أهم التغيرات بالاقتصاد الى :

١- تغيرات أساسية في عرض عوامل الانتاج : وتشمل اكتشاف موارد إضافية جديدة، تراكم رأس المال ، إدخال طرق فنية جديدة للانتاج ، تحسين مهارات نمو السكان.

٢- تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات : وتشمل تحسينات في تركيب السكان من حيث

الحجم والسن . وفي مستوى وتوزيع الدخل القومي ، وفي الأنواق ، بالاضافة الى ترتيبات مرفقية وتنظيمية أخرى.

من هنا يتضح أن التركيز لا يكون فقط على النتيجة النهائية والشاملة لعملية التنمية إنما يركز أيضا على التغيرات المفصلة التي تحدد هذه النتيجة النهائية لعملية التنمية.

كذلك لا بد من الانتباه الى وجود فروق بين مفهوم التنمية الإقتصادية ، ومفهوم النمو الاقتصادي . **فالتنمية الاقتصادية** تعني قيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية في سبيل النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي . بينما **النمو الإقتصادي** يعني زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن بسبب تزايد المعرفة الإنسانية، وتراكم رؤوس الأموال ، وزيادة السكان ، والقوى العاملة من جهة ، وزيادة الطلب على الانتاج من سلع وخدمات من جهة ثانية.

سابعا : معايير التنمية

ويقصد بمعايير التنمية الأسس التي تستخدم في قياس مدى تحقيق التنمية لأهدافها

ويمكن التمييز بين نوعين من المعايير:

١-**المعايير الاجتماعية** : وتشمل آثار عملية التنمية على حياة الانسان مثل انخفاض معدل الوفيات ، تطور الحالة الصحية، وتوفر الكساء والمأوى والغذاء.

٢- **المعايير الاقتصادية** : وتشمل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على حياة الانسان مثل زيادة الانتاجية وزيادة التكوين الرأسمالي وارتفاع معدلات الدخل القومي ومعدل دخل الفرد. ويعتبر معدل الزيادة في دخل الفرد من أهم المعايير شيوعا في قياس التنمية.[١]

---

(١) محمد العمادي، التنمية الإقتصادية والتخطيط ، دمشق، مطبعة الجمهورية، ١٩٦٥، ص ٣٩

ثامنا: نظريات التنمية

١- نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن

تدور الاقطار النامية في حلقة مفرغة سواء من ناحية العرض او الطلب على رأس المال . فمن ناحية العرض نجد ان انخفاض المقدرة على الادخار في البلدان النامية يرجع الى انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي ، بسبب انخفاض الانتاجية . فانخفاض الانتاجية يؤدي لعدم كفاية رأس المال وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض المقدرة على الادخار .

اما من ناحية الطلب فيعود لانخفاض حوافز الاستثمار نظراً لإنخفاض القوى الشرائية لدى الافراد بالبلدان النامية . وهذا يرجع الى انخفاض الانتاجية الذي سيؤدي الى نقص رأس المال المستخدم في الانتاج ، وهذا يؤدي الى انخفاض حوافز الاستثمار .

ومن العلماء الذين كتبوا في هذه النظرية العالم روزنستان رودان والذي يؤكد مبدأ أساسي يشير الى ضرورة توافر رؤوس اموال ضخمة تستثمر في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة ، حيث تقوم الحكومة بالإشراف عليها من اجل الانطلاق الى مرحلة نمو أعلى. ففي حالة قيام مشروعات صناعية فإن المجتمع سيكملها بإنشاء مشروعات اخرى . وعند مراعاة اثر مضاعف الاستثمار فإن الزيادة في الدخل ستكون اضعاف الزيادة الاولية في الاستثمارات .

وقد تعرضت هذه النظريةلمجموعة انتقادات نجملها فيمايلي:

١- تطبيق هذه النظرية يتطلب مقادير ضخمة من رأس المال والمعرفة الفنية ستكون نادرة في العديد من الدول النامية .

٢- تفترض هذه النظرية ان الدول النامية تبدأ من نقطة الصفر ، كما انها تركز على مشكلة الطلب على رأس المال ، وتفترض وفرة عرض رأس المال .

٣- عدم توفر الكادر الإداري المناسب في الدول النامية لتطبيق هذه النظرية .

٢- نظرية النمو غير المتوازن

يعتبر العالم هيرشمان من رواد هذه النظرية فيقول أنه حتى تستطيع الدول النامية

تكسير الحلقات المفرغة يجب عليها اتباع اسلوب تنمية غير متوازن . بمعنى انه ليس من الضروري ان تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل بل يستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تنتج وفورات تساهم في بقية القطاعات الاقتصادية ، وتكون هذه القطاعات بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية. ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي :

نفرض ان بعض الدول النامية قررت زيادة نسبة انتاج المنسوجات القطنية، وعملت على التوسع في بناء مصانع الغزل والنسيج هذا التوسع يخلق طلب على آلات الغزل والنسيج فينشأ اختلال في سوق آلآت النسيج حيث يزيد الطلب عن العرض. وهذا التوسع يعني استثمارات جديدة في المصانع التي تنتج آلآت النسيج . وبالتالي زيادة مستوى دخل افراد جدد مما يؤدي الى زيادة الطلب على المنسوجات فيحدث خلل في صناعة المنسوجات كنتيجة لزيادة الطلب عن العرض فيسير الاتجاه الى طلب المواد الخام بكميات اكبر . وهكذا في سلسلة متتالية تؤدي الى اختلال وعدم توازن وبالنهاية تحدث التنمية الاقتصادية .

تاسعاً : مشكلات التنمية في الدول النامية

١- نقص رؤوس الاموال المحلية والنقد الاجنبي اللازم للاستثمار في مشاريع التنمية .ويعود سبب ذلك الى انخفاض مستوى دخل الفرد .

٢- انتشار البطالة الهيكلية ، وقلة العمالة الماهرة .

٣- انخفاض مستوى المعيشة ومستوى دخل الافراد في المجتمعات النامية .

٤- ارتفاع مستوى الامية وبدائية طرق الانتاج .

٥- عدم كفاية التجهيزات الرأس مالية وسوء استغلال الثروات الطبيعية .

٦- التبعية الخارجية وازدياد المديونية .

٧- عدم توفر الادارة الصالحة لإدارة التنمية .

٨- عدم توفر الاستقرار السياسي .